



الانفلات الأمني في القرداحة ومحيطها:

تتسارع وتيرة تردي النظام في سوريا، وتتفشى مظاهر الانفلات الأمني في محافظة اللاذقية بين: عصابات الشبيحة، وفرق الدفاع الشعبي، وطائفة المرشديين، ودخول "حزب الله" طرفاً في تلك الصراعات.

في منتصف شهر أبريل الجاري سرت شائعات حول مقتل منذر بن جمبل أسد بعد فترة وجيزة من توقيفه على خلفية "التأمر على أمن البلد"، وذلك في إشارة إلى اتصاله بعمه رفعت أسد في الخارج، ويعتبر منذر من أبرز قيادات "الشبيحة" التي كانت تشارك قوات النظام عمليات القمع قبل اندلاع الخلاف بين الطرفين.

ويأتي خبر اعتقال منذر (ومقتله) بعد أسبوعين من إعلان وفاة شقيقه فواز بن جمبل أسد في مشفى الندى باللاذقية في 27 مارس، مما أدى إلى إضعاف جهاز الشبيحة الذي بدأ يفقد بريقه لصالح تشكيلات جديدة كقوات "الدفاع الشعبي" وكتائب "حزب الله السوري".

وشهدت محافظة اللاذقية سلسلة مواجهات دامية أسفرت عن مقتل عدد من القيادات الطائفية أبرزها محمد توفيق أسد الملقب "شيخ الجبل" الذي قتل على أيدي عناصر لبنانية في مدينة القرداحة منتصف شهر مارس الماضي، ورجحت المصادر أن يكون النظام "هو من قام بتصفيته بسبب معارضته لتنامي دور "حزب الله" في حفظ الأمن بمناطق العلوين بعد أن كانت عصاباته هي المسؤولة عن ذلك.

ويأتي مقتل محمد أسد ضمن سلسلة تصفيات شملت زعماء عصابات الشبيحة وعلى رأسهم هلال أسد الذي قتل قبل ذلك في مدينة كسب، وبهجة أسد الذي قتل بالقرب من مدينة طرطوس من قبل جماعة مجاهدة تطلق على نفسها اسم: "أنصار الوطن"، إلا أن أصوات الاتهام تتجه إلى ماهر أسد الذي يعمل على استبدال عصابات الشبيحة بمجموعات أمنية يتم تمويلها من قبل آل مخلوف، إلا أن فرار حافظ مخلوف في شهر سبتمبر الماضي قد أدى إلى إضعاف هذه المجموعات الأمنية حديثة التشكيل وأسهم في تعزيز حالة الانفلات في مناطق العلوين.

وكانت النظام قد استعان بميلشيات "حزب الله" للفصل بين "شيخ الجبل" وآل الخير إثر مواجهات وقعت بين الطرفين، مما أدى إلى تورط عناصر الحزب في الخلافات الداخلية، ووقوع مواجهات وإنفجارات واغتيالات في مدينة القرداحة ومحيطها. وقد عبر دريد أسد عن مشاعر الغضب من دور "حزب الله" عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" (14 أبريل) متهمًا "جماعة خلدون بن عدنان مخلوف" بالاعتداء على سائقه الخاص، وأضاف دريد في تعليقه: "الحادث ليس برسم القضاء لأنه لا يوجد قضاء يطال هؤلاء... الحادث برسم حزب الله ورئيس الجمهورية والعميد ماهر الأسد"، ولacci تعليق ابن عمن الرئيس تجاوباً كبيراً من قبل الموالين للنظام.

ونتيجة لتنامي مظاهر الانفلات الأمني طلب ماهر أسد جلب تعزيزات أمنية من محافظة حوران وإعادة تمويعها في محافظة اللاذقية، إلا أن هذه الإجراءات قد أثارت بدورها حفيظة رئيس جهاز الأمن السياسي السابق رستم غزالى الذي اعترض على سحب عناصر أمنية من محافظة حوران وترك مدينة درعا والقرى المحيطة بها مكشوفة أمام تقدم المعارضة. كما اعترض غزالى على تسليم قيادة العمليات بجهبتي القنيطرة وحوران إلى الميلشيات اللبنانية والإيرانية دون تنسيق أو تحطيم مسبق، وظهر في شريط مصور يبرر إقدامه على نسف قصره في بلدة قرقا بجنوب سوريا ليتبين فيما بعد أنه قد قام بذلك لمنع تحول قصره إلى مقر عمليات للميلشيات الإيرانية.

وعلى خلفية تلك الأحداث رفض رستم غزالى الانصياع لتعليمات رفيق شحادة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية المكلف من قبل ماهر أسد بتوفير المزيد من العناصر الأمنية في القرداحة ومحيتها، وأسفر الخلاف بين المسؤولين الأمنيين عن اشتباك بالأيدي بين رستم غزالى ورجال شحادة الذين انهالوا على رئيس الاستخبارات العسكرية بالضرب وألحقو به إصابات ألمتها مشفى الشامي.

وتحدثت مصادر أمنية عن وقوع خلاف بين الشقيقين بشار وماهر حول معالجة أزمة الصراع بين قادة الأجهزة الأمنية، ولجوء بشار إلى حل وسط يقضي بعزل رئيسى جهاز الأمن السياسي وشعبة الاستخبارات العسكرية، وتعيين محمد محلان خلفاً لرفيق شحادة ونزيه حسون بديلاً عن رستم غزالى رئيساً للأمن السياسي، في حين ترجح المصادر أن غزالى قد لقي حتفه ليلحق برकب سابقه: آصف شوكت وهشام بختيار وداود راجحة.

التراجع الإيراني:

أشار تقرير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن النظام أصبح: "أسوء حالاً مما كان عليه منذ السنة الماضية على الصعيد العسكري والاقتصادي"، خاصة وأنه يعني من نقص حاد في صفوف قواته المسلحة.

ونتيجة لفشل محاولات الزوج بالتشكيلات الطائفية الجديدة في أتون المعارك الدائرة؛ فقد تزايد اعتماد النظام على الميلشيات الإيرانية التي تكبدت خسائر فادحة خلال الأسابيع الأربع الماضية، ويبدو أن خطة استعادة حلب التي خطط لها اللواء قاسم سليماني قد تلاشت بالكامل نظراً لعدم ثقة قائد فيلق القدس بضباط النظام السوري، واعتقاده أن الهزيمة التي لحقت بقواته في معركة "دير العدس" كانت نتيجة انجاز لواء سوريا للمعارضة، وكذلك الحال بالنسبة لتفجير العقبة بحلب (13 أبريل) والذي كان يقف خلفه ضابط سوري منشق.

وعلى الصعيد نفسه؛ تتنامي مشاعر السخط في صفوف "حزب الله" بعد مقتل نحو 40 من عناصرهم في معركة الزيداني (12 أبريل) والتي أسفرت عن سيطرة المعارضة على حاجزين عسكريين واستيلائهم على دبابات وعربات عسكرية وأسلحة وذخائر وصواريخ من طراز "كونكورس" المضادة للدروع.

ويتردد الحديث في صفوف الحرس الثوري الإيراني عن تورط ضباط النظام في بيع الأسلحة والذخيرة للمعارضة وتواطئ بعضهم مع المعارضة لوقف القتال فيما بينهم والزوج بالميلشيات الإيرانية في مواجهات غير متكافئة، ويفؤكد تقرير مجموعة الأزمات الدولية أن إيران و"حزب الله" أصبحوا يعتبرون بشار عبياً ثقيلاً، خاصة وأن قواته تقف عاجزة إزاء المعارك الدائرة

بحي جوبر على بعد نصف كيلو متر عن ساحة العباسين في قلب العاصمة دمشق وتلك التي كانت تدور في حي اليرموك على بعد ثمانى كيلو مترات ونصف كيلو عن القصر الرئاسي دون أن يتدخل النظام لجسمها. وتدفع حالة انعدام الثقة بكتائب "حزب الله" لفرض ترتيباتها الأمنية دون تنسيق مع جيش النظام وذلك بهدف حماية أنفسهم وتقليل حجم الخسائر التي وقعت في صفوفهم خلال الأسابيع الماضية، فقد قام عناصر الحزب بفرض طوق أمني حول عدد من أحياe دمشق القديمة ونشروا كاميرات مراقبة وأزالوا "بسطات" الباعة المتجولين بالقرب من سوق الحميدية وأغلقوا جميع الطرق المؤدية إلى حي باب توما وهي القيميرية، إضافة إلى أحياe الجورة والأمين والشاغور التي أصبحت تسمى: "مربع حزب الله الأمني".

وأشارت وكالة "آكي" الإيطالية إلى أن مقاتلي "حزب الله" وعناصر الحرس الثوري الإيراني قد انسحبوا من معظم الجبهات السورية وانكروا إلى مراكز في دمشق ومحيطها وكذلك في القلمون وفي مناطق شمال غرب دمشق قرابةً من الحدود مع لبنان، وذلك نتيجة لعدم جدو الانتشار في المناطق المشتعلة، إضافة إلى الخسائر البشرية الفادحة التي مُنيت بها هذه الميلشيات.

تحولات الميزان العسكري:

تشير التطورات في الجبهات الشمالية والجنوبية إلى تحول الميزان العسكري لصالح المعارضة، حيث شهدت معادلة الصراع تحولات جذرية تمثلت فيما يلي:

- 1- انهيار الخطة العسكرية التي أعدها قاسم سليماني وانكفاء قواته في دمشق ومحيطها.
- 2- انتهاء معادلة: "سيطرة النظام على المدن مقابل سيطرة المعارضة على الريف" حيث بدأت المدن تتهاوى أمام تقدم المعارضة.
- 3- تحول الإستراتيجية العسكرية للنظام إلى نمط دفاعي وفقدان عنصر المبادرة.
- 4- لجوء قوات النظام إلى تنفيذ عمليات انسحاب كيفي من موقع إستراتيجية.
- 5- فشل سياسة التجنيد الطائفي إثر هزائم "الدفاع الشعبي" و"حزب الله" السوري.
- 6- عدم فاعلية سلاح الجو في تأمين المدن أو وقف تقدم المعارضة في جبهات حوران وإدلب وحلب.
- 7- ضعف الكفاءة القتالية للميلشيات التابعة لإيران جراء التطورات الإقليمية.
- 8- تفكك التشكيلات العسكرية التقليدية للنظام مقابل توحيد فصائل المعارضة واعتمادها تكتيكات قتالية متقدمة.

وتشير مصادر عسكرية غربية إلى أن المعارضة قد حققت اختراقات غير مسبوقة في حروب المدن من خلال المواجهة ما بين العمليات النوعية ضد الدفاعات الخارجية، والقصف الصاروخي عالي الدقة لاستهداف نقاط الأمان الداخلية بالاعتماد على صواريخ (TOW) المتطرفة.

وفي تطورين ملفتين للانتباه؛ نجحت كتائب المعارضة في استخدام الأسلحة الثقيلة كالمدفعية والدبابات والمضادات الأرضية ومدافع الهاوون في عمليات اجتياح مدینتي إدلب وبصرى الشام، كما أضافت إلى سجل إنجازاتها اعتماد تقنيات متقدمة في استخدام سلاح الإشارة والتشويش على نظم اتصال العدو.

والحقيقة هي أن مكاسب المعارضة في معركة إدلب (28 مارس) لا تقف عند بسط السيطرة على المدينة؛ بل تمتد أبعد من ذلك لتشمل سيطرتها على "حندرات" وعلى معمل الأدوية بالقرب من كتيبة الدفاع الجوي، وإخضاع مناطق استراتيجية في ريف اللاذقية أبرزها: "كتف الجلطة" و"تل الشيخ محمد" باتجاه قمة "النبي يونس".

وكذلك الحال بالنسبة للجبهة الجنوبية الشرقية التي تشكل فيها "جيش الفتح" من 12 فصيلاً معارضًا يضم نحو 20 ألف مقاتل، وتم اجتياح مدينة بصرى الشام (25 مارس) من ثلاثة جهات بعد تنفيذ عمليات نوعية استهدفت الدفاعات الخارجية

للمدينة، والقصف الصاروخي على المقار الأمنية في الداخل، وأسفرت المعركة عن مقتل نحو أربعين عنصراً من قوات النظام والضابط الإيراني علي هاشمي وقائد ميلشيات "اللجان الشعبية"، وفرار من تبقى منهم باتجاه السويداء، وعمت حالة الهلع في معبر نصيب الحدودي مما دفع بعناصر النظام للانسحاب دون قتال، تبعها سقوط حاجز قرية "برد" العسكري الذي يفصل بين محافظتي درعا والسويداء، وقرية "جدية"، وكتيبة المدفعية المجاورة لها والتي تقع على خط المواجهة مع قوات النظام المتمركزة في مدينة الصنمين.

وترددت أصوات تلك الانتصارات في مدينة دمشق وريفها؛ حيث حققت كتائب المعارضة تقدماً ملحوظاً على أطراف هي جوبر من جهة المتعلق الجنوبي، وتمكنوا من السيطرة على عدد من المواقع بالغوطة الشرقية وتدمير نقطة للنظام في بلدة المليحة (10 أبريل) كان النظام يتخذها منصة لإطلاق الصواريخ.

أما في مدينة درعا فيسود الارتباك بين عناصر الشبيحة إثر انسحاب الجيش النظام واقتراب المعارضة منها، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة حلب التي تشهد انسحاباً للنظام من بعض مواقعه إثر تفجير السبع بحرات ومبني فرع المخابرات الجوية بجمعية الزهراء (13 أبريل).

وانعكس غياب الحرس الثوري الإيراني بصورة إيجابية على كتائب المعارضة التي فتحت ثمان جبهات في وقت واحد مستفيدة من تراجع قوات النظام.

وتتزامن تطورات المشهد العسكري في سوريا مع تحولات المعادلة الأمنية التي أحدثتها "عاصفة الحزم" على الصعيد الإقليمي؛ حيث نجحت المملكة العربية السعودية في تحقيق إنجازات عسكرية بخطأ أمريكي وتمكن من استعادة بعض التوازن الإقليمي.

وتتحدث المصادر عن توافقات إقليمية تتزعمها الرياض وأنقرة لدعم المعارضة السورية بطريقة يمكن أن تفضي إلى نتائج ملموسة على الأرض، والعمل على توفير غطاء جوي لكتائب المعارضة بهدف الإطاحة ببشار-Assad.

وتأتي تلك التطورات في ظل تزايد الإدراك الإقليمي بضرورة تأمين قوات عربية في المرحلة الانتقالية ريثما تتمكن القوى المحلية الفاعلة من بناء جيش وطني وصياغة نظام أمني وإطلاق مسيرة سياسية تحقق الأمن والاستقرار.

ولعل الصيغة الأمثل لجسم الصراع تكمن في الاستهداف المعلن والصريح لرؤوس الفتنة في سوريا كما يحصل في اليمن... وستمثل هذه الخطوة عنصر الجسم في سوريا إذا بلغتها رياح الحزم.